كلمة ونص

على عينك يا تاجر!

عبير صيموعة

باتت ظاهرة انتشار صهاريج المازوت غير النظامي تغزو شوارع السويداء حيث إن جولة واحدة على أحياء السويداء تؤكد وجود تلك الصهاريج التي تعمل على توزيع تلك المادة وعلى العلن في كل حي وعلى ناصية كل شارع ورغم خطورة مادة المازوت تلك غير المكررة لما تحمله من أمراض جراء روائحها النافذة إلا أنها على ما يبدو باتت الملاذ الوحيد لكثير من المواطنين في ظروف شتاء المحافظة القاسي وفي ظل عدم توافرها بالكميات المطلوبة في محطات المحروقات جراء شح الوارد منها إلى المحافظة ولعل المستهجن في القضية أن عمل تلك الصهاريج الناقلة للمادة من أطراف بادية السويداء عن طريق التهريب لم تجد أي جهة معنية في المحافظة تقوم على ردعها أو مساءلة القائمين عليها ما شجع الكثيرين بامتهان عمليات التهريب تلك ورفع أسعارها بشكل جنوني حيث تجاوز سعر اللتر منها ٣٠٠ ل.س ورغم التساؤلات الكثيرة حول كيفية وصول تلك المادة إلى قلب المدينة إلا أن تبريرات الجهات المسؤولة جاءت غير مقنعة حين تؤكد أن حدود المحافظة تتجاوز الـ٣٦٠كم ولا يمكن ضبط تلك الحدود ليبقى السؤال الذي يطرح نفسه أن كانت الجهات المعنية عاجزة عن ضبط تلك الحدود ومنع التهريب فهل هي عاجزة عن متابعتها ضمن المحافظة ومحاسبة القائمين عليها ممن باتوا يتاجرون بها علنا علما إن صمت تلك الجهات شجع عمليات التهريب والمتاجرة بتلك المادة وأبقى المواطن الحلقة الأضعف أمام ابتزاز المهربين والتجار إلا أن الكثير من المواطنين أشار إلى جانب آخر في القضية وهو أن توافر هذه المادة ولو بشكل غير نظامي ربما يكون سببا في حماية ما تبقى من حراج المحافظة والتي عجزت الجهات المعنية عن حمايته؟؟ فتأمل يرعاك الله؟

فساد في محطة نهر عيشة

التموين لتغيير عناصرها المشرفين على توزيع المازوت وتغريم المدير وعامل المضخة

عبد الهادي شباط

كشف مصدر تمويني في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أنه تم اتخاذ جملة من الإجراءات بحق حالات التجاوز والمخالفات في محطة محروقات غرب الميدان «نهر عيشة» حيث تم نقل عناصر حماية المستهلك الـ(٣) المفرزين من مديرية التجارة الداخلية بدمشق للإشراف على عمليات التوزيع لمادة المازوت إضافة إلى تنظيم ضبوط بحق مدير المحطة وعامل المضخة والذي يترتب عليه غرامات مالية يجب تسديدها لخزينة الدولة مبيناً أنه لا بد أن يكون هناك إجراءات وعقوبات إدارية بحقهم تتخذها شركة محروقات التي يعملون لمصلحتها وكانت هذه الإجراءات والعقوبات التي طالت مراقبي التموين والعاملين في محطة نهر عيشة اتخذت بناء على زيارة «كبسة» قام بها عناصر من وزارة التجارة الداخلية للتحقق من جملة شكاوى قدمت للوزارة حول حالة الاتجار بمادة المازوت وبيعها للمواطنين وأصحاب حافلات النقل العام بسعر ٢٢٥ ليرة للتر المازوت إضافة إلى حالة تلاعب بالعدادات والمضخة واستغلال حالة الازدحام والطلب المتزايد على مادة المازوت والعمل على تجاوز البعض من الاصطفاف في الدور أمام المحطة مقابل دفع المعلوم.

وكانت «الوطن» تابعت الحالة وتحدثت عنها ونسقت مع المعنيين في وزارة التجارة الداخلية، وكان من اللافت أن عناصر حماية المستهلك الذين تم نقلهم لم يمض وقت قصير على تكليفهم للإشراف على توزيع المحروقات في محطة نهر عيشة حيث تمت تزكية هؤلاء العناصر في البداية ومحاولة الدفاع عن استمرارهم في المحطة لكن شيوع حالة الاتجار بمادة المازوت في المحطة لم تسعفهم لإخفاء القصة.

بينما علمت «الوطن» أن هؤلاء العناصر منهم من هو على صلة قرابة مع بعض مسؤولي الوزارة أو على علاقة محسوبية مع البعض الآخر في تموين دمشق.

وهنا نتوقف لنعود إلى المربع الأول حول كيفية انتقاء عناصر حماية المستهلك والشروط التي لا بد من توافرها في عملهم إضافة إلى السؤال عن الرقابة الاستقصائية التي طالما تحدثت عنها الوزارة والتي فهمت أنها رقابة على عناصر حماية المستهلك، فأين كانت رقابة التموين الاستقصائية عن مثل هذه المخالفات التي لا تحتاج إلى استقصاء لشدة وضوحها وعدم تحمل المواطنين لها وتقدمهم بالشكاوى عليها.

دعاوى تجارية وصلت قيمتها إلى مليار ليرة في دمشق وأخرى مرفوعة منذ عام ١٩٨٧

الآلوسي لـ«الوطن»: ١٣٠ دعوى تجارية في عدلية دمشق شهرياً

أوراق المالية لا تعتبر وثائق في الدعاوي التجارية ومهمتها جباية الضرائب

محمد منار حميجو

أعلن رئيس الغرفة التجارية بدمشق حازم الآلوسي أن قيمة الدعاوى التجارية المنظورة أمام المحكمة بلغت مئات الملايين حتى إن هناك بعضها بلغ نحو مليار ليرة، معلناً أن وارد المحكمتين الأولى والثانية بلغ ١٣٠ دعوى تجارية شهرياً.

وفي تصريح خص به الـ«الوطن» على هامش ندوة أقامتها الغرفة الفتية الدولية في قاعة رضى سعيد بجامعة دمشق بعنوان «دور المحاكم التجارية في تحفيز الاستثمار» قال الآلوسي: إن المحكمة تنظر حالياً بدعوى مرفوعة منذ عام ١٩٨٧ ضارباً مثلاً أن إحدى الدعاوى بلغت قيمتها في ذلك الوقت نحو ٢٠ مليون ليرة وهذا المبلغ كانت قيمته كبيرة في ذلك الوقت على حين حالياً لا يساوي تلك القيمة.

وأضاف الآلوسي: إن القضاء لا يتحمل مسؤولية إطالة أمد الدعاوى التجارية من دون أن ينكر أن هناك تقصيراً من بعض المحاكم التي كانت تنظر في مثل هذه الدعاوى، موضحاً أن أطراف النزاع يلعبون دوراً كبيراً في ذلك ومنهم من يتعمد إطالة أمد التقاضي خاصة بالنسبة لمن يتهرب من الحق، إضافة إلى وجود إجراءات طويلة في الدعاوى.

وأكد الآلوسي أن هذه الدعاوى ليست غالبة على المحكمة التجارية، مضيفاً: إنه لا يمكن أن ننكر وجودها ولا يمكن أن نضحك على أنفسنا ونقول الموضوع مثالي إلا إننا نبذل جهوداً كبيرة لسرعة البت بالدعاوى التجارية.

وفيما يتعلق بالمناطق الساخنة أعلن الآلوسي أن المحكمة تنظر بدعاوى لمستثمرين دمرت منشآتهم في المناطق الساخنة مؤكداً أن المحكمة تسعى جهدها للبت في مثل هذه الدعاوى رغم وجود العديد من الصعوبات أهمها الكشف عن المنشأة الموجودة في المنطقة. وبيّن الآلوسي أنه في حال كان هناك إجراء بديل غير الكشف على المنشأة الواقعة في المنطقة فإن المحكمة لا توفره لتسهيل عملية إجراء التقاضي بين الأطراف.

وأكد الآلوسي أن المحكمة تنظر في عقود استثمارية أجنبية باعتبار أن ذلك يقع من ضمن اختصاصها المكاني موضحاً أن أحد الأطراف يكون سورياً أو أن العقد تم توقيعه في الخارج وتنفيذه داخل البلاد وهذا كله من اختصاص المحكمة التجارية.

وكشف الآلوسي أن هناك مقترحات لتعديل القانون التجاري الصادر في عام ٢٠١١ وذلك لتدارك بعض الثغرات الموجودة فيه لافتاً إلى أن وزير العدل نجم حمد الأحمد يصدر تعاميم لكثير من المقترحات التي تطرحها هيئة المحكمة لتسهيل عملة التقاضي بين الأطراف ولكن هناك بعض الأمور تحتاج إلى نص تشريعي ولذلك طرحت أفكار لتعديل القانون الحالي.

وفيما يتعلق بدور وزارة المالية بالمحاكم التجارية أكد الآلوسي أنها دائماً ترسل كتباً إلى المحكمة التجارية لترسيخ أفكارها رغم أن دورها يقتصر في جباية الضرائب وأن وثائقها لا تعتبر وثيقة قضائية بل هي مجرد بيان للمعلومات المالية حتى إنها تكتب في ذيل الوثيقة لا تعتبر وثيقة قضائية.

ورأى الآلوسي أن هناك جهلاً لدى الكثير من المواطنين في موضوع الوثائق المالية ولاسيما فيما يتعلق بتسجيل المتجر والذي هو عبارة عن مجموعة من العناصر المادية، معتبراً أن الخلل الذي كان موجوداً سابقاً هو جعل المالية مختصة بتسجيل ملكية المتاجر على حين أن مهمتها جباية الضرائب فقط.

وأشار الآلوسي إلى التحكيم التجاري مؤكداً أن هناك جهلاً في ثقافة التحكيم لدى أطراف النزاع، موضحاً أنهم يعتبرون المحكمين أطرافاً لمصلحتهم وهذا يدل على عدم فهم ثقافة التحكيم إلى الآن رغم أن دوره كبير في حل النزاع التجاري.

واعتبر الآلوسي أن التحكيم فكرة جيدة ولاسيما أنه من أحد الطرق البديلة لحل النزاع وأحياناً ينتهي بالصلح بين أطراف النزاع إذا كان الحل يرضيهم.

وأشار الآلوسي بضرورة التخصص القضائي وذلك بأن القاضي الذي ينظر بالدعاوى التجارية أو المصرفية أن يستمر في هذا المجال موضحاً أن هناك مدرستين في هذا الموضوع الأولى تنص على القاضي أن يتنقل في العديد من المحاكم باعتبار أنه في الكثير من الأحيان ينتقل إلى النقض ولذلك يجب أن يكون ملماً بكل الأمور القضائية.

وأضاف الآلوسي: أما المدرسة الثانية فتقول: يجب أن يختص القاضي في مجال معين وذلك من باب التخصص القضائي ولاسيما في ظل إحداث محاكم متخصصة.

وأكد الآلوسي أن القضاء يقوم بدوره على أكمل وجه والقضاة على مستوى عال من المهنية والتخصص، مشيراً إلى أن الأزمة التي تمر بها البلاد لم تؤثر فقط على المؤسسة القضائية بل على مختلف جوانب الحياة.

وأوضح الآلوسي أن المحاكم التجارية المتخصصة بالمنازعات المالية التجارية جاءت مواكبة للتطور الحاصل في القضاء وتشجيع الاستثمار ولاسيما أنه بحاجة إلى قضاء قوي ومستقل.

> دعوى لمستثمرين دمرت منشآتهم في مناطق ساخنة وأخرى لعقود أجنبية

٢٧٠ مكلفاً سددوا ما عليهم في اللاذقية

اللاذقية- نهى شيخ سليمان

عملت مديرية المالية في اللاذقية على تركيز اهتمامها ومساعيها لتحصيل الضرائب والرسوم المستحقة على المكلفين، وقد حققت جهودها المبذولة نجاحا كبيراً في هذا المجال، حيث أفاد لـ«الوطن» مدير مالية اللاذقية كريم حاتم أن المديرية سجلت نسبة عالية غير مسبوقة في تحصيل الضرائب والرسوم من كبار ومتوسطي المكلفين للعام الماضي، حيث سدد ٣٧٠ مكلفاً من كبار ومتوسطي المكلفين كامل التزاماتهم وما يترتب عليهم، وبهذا زادت التحصيلات المنفذة العام الماضي في المديرية عدة مليارات، ولم يتبق سوى عشرة مكلفين ممن تترتب عليهم ضرائب مستحقة، وهي بمبالغ نسبتها متدنية جداً ما عدا مكلفاً واحداً منهم فقط تصل ضرائبه المستحقة إلى الملايين من الليرات السورية، وعنده وضع قانوني هو في طور المتابعة لعدم وجوده ضمن القطر، في حين الضرائب المترتبة على المكلفين التسعة المتبقين لا تتجاوز مئات آلاف الليرات السورية، لتصبح مبالغ المديونية المتبقية المستحقة التحصيل من المكلفين لا تتجاوز ٢٥ مليون ليرة سورية.

وأوضح حاتم أن المديرية تتخذ إجراءات قانونية وفق الأنظمة النافذة لضمان تحصيل المال العام بما يكفل حق الخزينة، وقد تصل الإجراءات إلى الحجز والبيع بالمزاد العلني، كما تعمل المديرية وبالتعاون مع مديريتي الزراعة والموارد المائية في عملية تحصيل رسوم الري من خلال جداول اسمية مرسلة من مديرية الموارد المائية لجباية وتحصيل رسوم الري..

المئات من عائلات أطباء وموظفي الصحة من دير الزور من دون رواتب

الصحة: محافظ دير الزور هو السبب في تأخر دفع رواتب الموظفين

محمود الصالح

> الصحة تجيب بعد شهر بردّ لا يسمن ولا يغني من جوع

أكثر من ثمانية أشهر وأطباء وموظفو صحة دير الزور ممن حددوا مراكز عملهم في مديريتي صحة دمشق وريفها لم يقبضوا رواتبهم، على الرغم من غلاء المعيشة والأعباء التي يحملها المهجرون ممن نهبت العصابات الإرهابية منازلهم وشردتهم. عدد كبير من الأطباء والعاملين في مديرية صحة دير الزور مما استطاعوا أن ينجوا بأرواحهم اتبعوا الطرق القانونية في التزامهم بوظائفهم من خلال التوجه إلى المراكز الصحية القريبة من مناطق إقامتهم التي استطاعوا الوصول إليها في دمشق وريفها ووضعوا أنفسهم تحت تصرف هذه الدوائر الصحية وفق الأصول القانونية.

شهر تلو الآخر تتراكم معاناتهم كرواتبهم الموقوفة دون أي بارقة أمل في إيجاد حل لهذه القضية التي يبدو أن «عباقرة» وزارة الصحة لم يستطيعوا حل طلاسمها منذ عدة أشهر. البعض من أصحاب المعاناة تواصلوا معنا في «الوطن» لشرح مشكلتهم بعد أن أعيتهم كل الوسائل في إنهاء معاناتهم من حرمانهم أبسط حقوقهم الإنسانية والوظيفية في الحصول على رواتبهم.

حاولنا التواصل مع وزارة الصحة عبر الأقنية الرسمية وعلى الرغم من التعاون من المكتب الإعلامي في الوزارة إلا أن بيان الأسباب لعدم صرف الرواتب وأعداد الموقوف رواتبهم لم يصل إلينا إلا بعد رحلة مارثونية طويلة في الشؤون الإدارية والموارد البشرية في وزارة الصحة. كل يوم نتواصل مع الزملاء في المكتب الصحفي الذين يشاركوننا المعاناة نفسها. يأتي الجواب: إن مديرية الشؤون الإدارية تحيل الموضوع على المالية والمالية إلى الموارد البشرية ثم إلى معاون الوزير الذي بقي الكتاب عنده أكثر من أسبوعين دون توقيع. هذا الحال يضعنا أمام واقع مرير يفرض أسئلة كثيرة هي إذا كان بيان السبب لعدم صرف الرواتب يحتاج إلى أشهر فكم ستحتاج عملية صرفها؟ وهل ينتظر الأطفال الجياع كل هذه «المزاجية» في التعاطي مع أحوال الناس؟ وإذا كانت هذه هي أحوال موظفي الصحة فما حال المرضى الذين يحتاجون إلى قرارات مهمة لمداواتهم بشكل عاجل؟ لا أحد ينكر الدور الكبير والمتميز لقطاع الصحة في هذه الأزمة في تقديمه خدمات ثمينة جداً. لكن لا يجوز أن نتغافل عن هذه السلبية التي يتعاطى معها بعض الإدارات مع حاجات الناس. مديرية الموارد البشرية أجابت بعد كل هذه المتابعة بكلام لا يغني ولا يسمن من جوع ولا يروي ظمأ المئات من العائلات في الحصول على جواب يحدد موعد صرف الرواتب، وكذلك يرمي الكرة في ملعب محافظ دير الزور أنه هو السبب في تأخر صرف رواتب أبناء دير الزور. ونضع إجابة الموارد البشرية برسم الرأي العام ليحكم على أداء البعض من مفاصلنا الإدارية حيث جاء فيه: إن صرف الرواتب يحتاج إلى أمر إداري من وزير الصحة بعد موافقة محافظ دير الزور عملاً بقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ٥/م لعام ٢٠١٦ وكذلك يحتاج إلى توفر الكتلة المالية اللازمة في المديرية التي وضع العامل نفسه تحت تصرفها وبيان مالي موقع ومصدق من محاسب الإدارة في مديرية صحة دير الزور. ويتابع الكتاب: إن معالجة أوضاع العاملين الذين انقطعوا عن عملهم نتيجة خروجهم من المحافظات التي كانوا يعملون فيها ولم يستطيعوا العودة إليها بسبب الظروف القاهرة «تقوم الجهة التي وضع العامل نفسه تحت تصرفها بصرف رواتبه وأجوره بعد اخذ موافقة جهة عمله الأصلية» وإن أهم الأسباب التي أدت إلى تأخر صرف الرواتب هو التأخر الذي حصل مؤخراً في ورود موافقة محافظ دير الزور، إضافة إلى ورود نسخة أصلية عن البيانات المالية للعاملين المستحقين لرواتبهم وتعويضاتهم من الدائرة المالية في مديرية صحة دير الزور. انتهت الإجابة. هذا الكلام برسم كل الجهات المعنية أولها وزير الصحة وثانيها محافظ دير الزور وثالثها الاتحاد العام للعمال. لكن الأكيد أن أطفال مئات العائلات لم يعودوا قادرين على الصبر أكثر من ذلك من دون الحصول على معاشهم الشهري.

عمال الحسكة وللمرة الثانية يطالبون برواتب الصحة المسروقة منذ ٤ سنوات!

الحسكة - دحام السلطان

أكدت الطبقة العاملة بالحسكة في مؤتمرها السنوي ضرورة أخذ القطاع العام لدوره في البلاد فيما يتعلق موضوع إعادة الإعمار، وطالبت المعنيين بمعالجة مسألة احتكار تجار الأزمة لأسعار المواد السلعية والغذائية وضرورة ضبط الأسعار بتشديد الرقابة التموينية على الأسواق، وبتأكيد حماية المنتج الوطني من خلال تفعيل دور القطاعين العام والخاص وأخذهما لهذا الدور في دعم الاقتصاد الوطني، والمطالبة في تدخّل الدولة في سياسة الاقتصاد الوطني الداخلية والخارجية، وتحسين وضع الرواتب والأجور للعمال أو بكبح جماح غلاء الأسعار.!

ودعوا إلى تأمين أجهزة طبية حديثة متطوّرة أو بصيانة الأجهزة الطبية في مشفى الحسكة الوطني ومشفى الأطفال، ولاسيما أجهزة الكلية الصناعية والتحاليل المخبرية والتصوير الشعاعي، وتأكيد وجود الصيدلاني المهني في صيدليته، وإيجاد نواظم جديدة للعمل مع شركات الضمان الصحي وطرق التعامل معها وبموجبها مع الصيدليات والمشافي الخاصة والدعوة إلى تفعيلها في الحالات الإسعافية وتشميل أسرة العامل بها، وإقامة دورات في السلامة والصحة المهنية، وإيجاد حل لرواتب عمال الصحة المسروقة منذ عام ٢٠١٣ التي تمت حينها على أيدي أربعة معتمدين ولا تزال موضع الطرح والنقاش والجدل في المؤتمرات العمالية منذ ذلك الحين وإلى الآن، والتي لم يتسلمها العاملون إلى الآن.!

وطالبوا أيضاً بإصدار تشريع خاص للصناعة النفطية والغازية، وبتأسيس مصفاة للنفط ووحدات غاز منزلية بالمحافظة لقربهما من حقول الإنتاج النفطية، وبدعم القطاع العام وتفعيله بإصدار القانون العام الأساسي في الدولة وقانون التنظيم النقابي، وبضرورة ملء الشواغر في دوائر الدولة بدل المتسرّبين والمستقيلين.

وبيّن رئيس المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري: أن العمال كانوا العمود الأساسي للصمود الاقتصادي في البلاد، مضيفاً إن الأبواب مفتوحة والآذان مصغية لمطالب العمال.